

شرح منار الانوار للشيخ حسن بخاري الدرس 92 - العزيمة والرخصة في 0441-1-9هـ

حسن بخاري

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله سيدنا ونبينا وعلى الله وصحابته والتابعين ومن تبعهم بحسان الى يوم الدين. وبعد ايها الاخوة الكرام فهذا - 00:00:00

الله وتوفيقه استئناف لدروس شرح متن منار الانوار في اصول الفقه الحنفي. للامام ابي البركات حافظ الدين النسفي رحمة الله عليه. وكنا قد توقفنا في دروس هذا الكتاب مع نهاية الدراسة في العام المنصرم في شهر شعبان من عام الف واربعين وتسعة - 00:00:20 للهجرة وتم لنا في العام الماضي بحمد الله تعالى وفضله وتوفيقه ثمانية وعشرون مجلسا في شرح دروس الكتاب واليوم هذا هو الدرس التاسع والعشرون ونحن في غرة محرم في ليلة عاشوراء من عام الف واربع مئة واربعين من هجرة المصطفى - 00:00:40 عليه الصلاة والسلام. وكنا قد توقف من الدرس عند انقضاء حديث المصنف رحمة الله تعالى عن وجوه دلالات الالفاظ الاربعة وهي تقسيمات استوعبت دلالة اللفظ على المعنى من اعتبارات متعددة ووجوه شتى. وسنشرع في فصل - 00:01:00

سماه المصنف رحمة الله فصل المشروعات يقسم فيه الاحكام الشرعية التكليفية الى رخصة وعزيمة. ويبين لها هنا اصطلاح الحنفية في معنى العزيمة والرخصة على غير المعنى المشهور السائد عند الجمهور. وتقسيماتهم هذه وما سيأتي بعدها - 00:01:20 تمهد للشروع في ابواب اخر تتعلق ببعض تتمات من دليلي الكتاب والسنة دلالاتهما كالامر والنهي وما يتصل بهما ثم انتقال بعد ذلك الى اتمام حديثه عن الادلة. فنستعين بالله جل وعلا ونسائله التوفيق والسداد والهداية - 00:01:40

الرشاد وان يجعل هذا المجلس وما يتلوه من المجالس علما نافعا وزيادة في الاجر والفهم والثواب والتوفيق والسداد نستعين به ونتوكل عليه ونسائله جل وعلا ان يجعله مباركا حافلا بالعلم والفائدة وهو - 00:02:00

المستعان وعليه التكلان. نعم بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله صحبه اجمعين. اللهم اغفر لنا ولشیخنا وللحاضرين وال المسلمين اجمعين. قال الامام قال الامام النسفي - 00:02:20 الله تعالى فصل في المشروعات وهي على نوعين يقصد بالمشروعات الامور المنشورة التي رتبها الشارع تكليفا للعباد. فانه لما فرغ من اقسام الادلة من الكتاب وتوابعها شرع في بيان اقسام الاحكام. وتفاوت منازلها. وهذا منه رحمة الله عليه - 00:02:44 من باب ترتيب المشروع على الدليل الشرعية بعدهما فرغ من وجوه الدلالة لانها تترتب عليها كترتيل المعلول على علته فالعلة يترتب عليها معلول. والدلالة يترتب عليها احكام. فشرع في تقسيم هذه الاحكام قال - 00:03:09

وهي على نوعين عزيمة ورخصة. وتقسيمه للاحكام وحصرها في هذين النوعين هي طريقة فخر اسلام البزدوي وتبغه المصنف النسفي رحمة الله عليهما. وهذه طريقة جملة من الاصول من غير الحنفية ايضا. بمعنى - 00:03:29

انا لو سألك الواجب هل هو عزيمة او رخصة؟ ستقول عزيمة ولو سألك كعن المستحب ستقول هو عزيمة. لأن الاحكام في تشريعها على وضعها الذي جاء به الشارع عزيمة سواء كان واجبا - 00:03:49

او مستحبها او مكروها او حراما فيرون انحصر التقسيم في نوعين فكل الاحكام التكليفية اما عزيمة واما رخصة ويريدون بهذا التقسيم استيفاء الاحكام التكليفية الخمسة كلها ولا يخرجون منها شيئا. ومن الاصول - 00:04:09 من لم يحصر هذه الاحكام الخمسة في هذين القسمين. فمثل الاصوليين مثلما من جعل العزيمة والرخصة تقسيما لنوعين

مثلا ان يكون هذا خاصا بالواجب المستحب لا غيب. فاما ان يكون عزيمة او يكون رخصة ولا يريدون استيفاء الاحكام - 00:04:29 طريقة المصنفون رحمة الله عليه هي متابعة لما صنعه فخر الاسلام البذدوi. فلما اقول العزيمة تشمل الحرام والمكره وتشمل الواجب المستحب هذه طريقة الجمهور. وبعض العلماء كالغزالى مثلا والايمني يجعلون العزيمة خاصة بالواجبات - 00:04:51 وهي فقط العزائم وما عدتها لا يدخلها التقسيم ولا تسمى عزيمة. والقرافي جعل الواجب مع المندوب في الرخصة وخارج في العزيمة اما عفوا وخارج ما عدتها. فهذا تقسيم الاصطلاح. قال وهي على نوعين يقصد العزيمة والرخصة ابتدأ بالنوع الاول منها وسينتقل الى الثاني - 00:05:11

نعم وهي على نوعين عزيمة اذا فصل في المشروعات يعني الاحكام المنشورة. وهي الاحكام التكليفية. قال على نوعين نعم. عزيمة وهو اسم لها هو اطلب منها غير متعلق بالعوارض. العزيمة اسم لها هو اصل منها. من ماذا - 00:05:31 منها الضمير يعود الى المشروعات اذا المشروعات ما كان منها اصلا غير متعلق بالعوارض يقصد ان تشريعه لم يأتي مرتبط بطاري وعارض اوجبت الشريعة علينا الصلاة خمسا مرات في اليوم والليلة لم يكن هذا تشريعها متعلقا بعارض هو - 00:05:54 الابتدائي اذا هو عزيمة العزيمة من المشروعات ما هو اصل منها غير متعلق بالعوارض. اذا فما الرخصة رخصة ما شرع لامر عارض ما كان مشروععا لامر عارض وسيأتي تعرفه بعد قليل. العزيمة والرخصة في المعنى الشرعي مأخوذ من معناهما اللغوي. لان - 00:06:17 عزيمة لغة هي القصد المتناهى في التوكيد وفي سورة طه فنسي ولم نجد له عزما يعني لم يكن له قصد مؤكّد في العصيان كما ذهب الى ذلك الرازي وبعض المفسرين. يعني ما كان يقصد ادم عليه السلام - 00:06:45 ربه في الاكل من الشجرة فنسي ولم نجد له عزما. والرخصة مأخوذة من الرخص وهو اليسر والسهولة. ويقال رخص السعر اذا اتسعت السلع وكثرت وسهل وجودها فنزل سعرها وتيسّر اصايتها - 00:07:04 فالاحكام الشرعية ما كان عزيمة يعني ما كان مقصودا مؤكدا من العباد الامثال به. والرخصة من السهولة وهو ما خفف ويستتر على العباد تخفيف عنهم لامر عارض او طاري. نعم - 00:07:22

وهي اربعة انواع ما هي العزيمة تنقسم الى اربعة انواع. وجه انحصر القسمة في اربعة ان العزيمة اما ان يكفر وجادلها اولى فان كفر يكفر جادلها فهو الفرض. وان لم يكفر جادلها فاما ان يعاقب التارك او - 00:07:39 فان عوقب التارك فهو الواجب. وان لم يعاقب التارك فاما ان يستحق الملامة او لا فان استحق الملامة فهو السنة وان لم يستحق الملامة فهو النفل. وتعرف هذا التقسيم بهذه الطريقة يمكن لك - 00:08:07 ان تستخرج منه تعريف كل قسم. وسيأتي المصنف عليها واحدا واحدا. طيب سؤال العزيمة شملت الان واجب فرض وواجب وسنة ونفل. اين الحرام وain المكره وain المباح؟ هذا تقسيم لم يستوعب الاحكام كلها. استوعب الواجب والفرض وهما حتى على اصطلاح الحنفية - 00:08:28

يأتي يعني قسمان لشيء واحد المطلوب طلبا جازما. بدليل قاطع فهو فرض والا فهو واجب واتوا ايضا على النفل والسنة وهما متقاربان ليس بينهما الا المواظبة منه عليه الصلاة والسلام على الفعل بقصد التعبد - 00:08:53 الا فلا فain الحرام وain المكره؟ لا تظن ان هذا تقسيم يخرج تلك الاحكام التكليفية وهي والمكره والمباح ايضا هكذا قد يبدو في الظاهر لكن قالوا الحرام دخل في الفرض او الواجب بحسب دليله - 00:09:10 فما كان محظيا بدليل قاطع كالزنا وكالخمر وكالقتل وكالكفر بالله عز وجل فهذا دخل في فرض لم يكن المطلوب فيه وجوب الامثال او قل وجوب الترك. وجوب الامثال يعني بعدم اتيانه لو تقول وجوب الترك - 00:09:30 فان كان وجوب الترك قاطعا فهو فرض والا فهو واجب. فدخل الحرام فيه. وكذلك ستقول في المكره اين يدخل يدخل في السنة لان السنة السنة فيه ان يترك وفي الحرام الواجب فيه ان يترك. فلما كان الحرام واجب الترك ادخلوه في الفرض والواجب. ولما كان المكره مسنون الترك ادخلوه - 00:09:53 في السنة فلم يخرج منها شيء. طيب وبقي المباح؟ ادخلوه في النفل لانه لا يستحق فيه ملامة. فكانت القسمة هكذا اه مستوفية

للحكم التكليفية نعم وهي اربعة انواع فريضة وهي ما لا يحتمل زيادة ولا نقصانا. ثبت بدليل لا شبهة فيه. ثبت - 00:10:19

ليس الضمير فيه لا الزيادة ولا النقصان حتى لا يتوهم ما لا يحتمل زيادة ولا نقصانا ثبت اي النقصان؟ لا ثبت ما لما عرف الفريضة ما لا يحتمل ثبت هذا الذي لا يحتمل بدليل لا شبهة فيه. هذا التعريف للفرز - 00:10:43

يتكون من شيئين اساس الشيء الاول انه ما لا يحتمل زيادة ولا نقصانا. لم من عند الله لا زيادة فيهم. لما لا يحتمل زيادة ولا نقصان؟ يعني لا يدخله زيادة ولا نقصان. صلوات خمس مفروضات. لا يمكن لاي زمان ومكان ان تصبح - 00:11:09

اربع ولا ستة الصيام شهر في السنة لا يمكن لاي ظرف ان يزيد او ينقص. وهكذا في كل الفروض التي فرضتها الشريعة لا تحتمل زيادة ولا نقصانا لانها هكذا استقرت في وجوب الشريعة بالادلة القطعية المتواترة. فلا يمكن ان يطرا - 00:11:26

تغير. هذا احتي هو اصول الدين الایمان والاركان الاربعة بعد الشهادتين الصوم والصلوة والزكاة والحج وامثالها في تلك المرتبة. والقيد الثاني او الوصف الثاني الذي يميز الفرض قال ما ثبت بدليل لا شبهة فيه. ماذا يقصد بالشبهة - 00:11:48

ما ينزل به الدليل على الرتبة القطعية فما لا شبهة فيه ما هو القرآن والمتواتر من السنة هذا قطعية الثبوت وقطعية الدلالة فيه الوضوح فقد يكون دليلا من القرآن لكنه - 00:12:08

ليس قاطعا ولهذا لم يقل الحنفية ان قراءة الفاتحة في الصلاة فرض. بل قالوا واجب لانه لا دليل من القرآن على تعين سورة الفاتحة تحديدا وانما جاء تعين الفاتحة في السنة الصحيحة والحديث الوارد فيها ليس متواترا. فنزل عن رتبة القطع الى الظن فاعتبروه واجبا وليس - 00:12:28

وليس فرضا فاذا الفرض عندهم ما لا يحتمل زيادة ولا نقصانا ها وما ثبت بدليل لا شبهة فيه انتقد تعريف الامام النسفي انه ليس بمانع لم تعريفه لا يحتمل زيادة ولا نقصان ثبت بدليل الله شبهة فيه يدخل فيه بعض صور المباح والنافلة - 00:12:50

اليس بعض المباحثات ثبت بدليل قاطع لا شبهة فيه ولا يدخله زيادة ولا نقصان فكيف يكون كذلك؟ كان تقول مثلا قوله تعالى فكتابهم ان علمتم فيهم خيرا مكتبة العبد وهذا صريح سواء حملته على الاستحساب او على الاباحة - 00:13:15

واذا قطبي فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله. الاوامر التي صرفت عن الوجوب الى الاباحة مقتضها ثبت بدليل قطعي ولا شبهة فيه ولا يحتمل زيادة ولا نقصانا واذا حللت فاصطادوا - 00:13:34

هذه مباحثات وان كانت اوامر للقرينة التي وقع فيها الامر بعد حظر سابق فهذا ليس مستوعبا لتعريف الفرد فقط بل ادخل فيه غيره فليس بمانع. ولهذا بعض الشرح كابن ملك اختار في تعريف - 00:13:50

ان يقول فيه الحكم الثابت بدليل قطعي الى هنا هذا موجود في تعريف النسب. زاد فيه استحق تاركه تركا كلها بلا عذر العقاب فقيد مسألة العقاب وترتبه على الترك الكلي من اجل ان يبقى هذا محدودا في الفرض. فلا حظ معه لما قال ثبت بدليل قطعي اخرج - 00:14:06

واجب ولما قال استحق تاركه العقاب اخرج ما عداه. فتبقى هذا التعريف خاصا بالفرد. نعم كالایمان والاركان الاربعة. نعم وحكمه اللزوم علما وتصديقا بالقلب. وعملا بالبدن حتى يكفر جاده ويفسق تاركه - 00:14:30

بلا عذر الاولى نصب الفعل بعد حتى طيب قال حكمه يعني الفرض او حكم القسم الاول من اقسام العزيمة وهو الفريضة شيء اللزوم علما وتصديقا بالقلب والثاني العمل بالبدن يعني وجوب العلم والاعتقاد يقينا ووجوب العمل - 00:14:55

من اين جاء وجوب العلم والاعتقاد يقينا من ثبوته بالدليل القاطع فكون دليله قطعيا يستوجب العلم به والاعتقاد يعني لا تقبل من مسلم ان يبقى مترددا في مسألة وجوب الصلوات الخمس - 00:15:17

او وجوب توحيد الله والایمان به او تحريم الكفر والشرك بالله جل جلاله. هذه قطعيات يجب الایمان بها علما وتصديقا القلب والنقطة الثانية ما مقتضى هذا الایجاب الامتنال ووجوب العمل به. اذا شيئا به - 00:15:36

ومن هنا ستفهم الواجب الذي سيأتي بعد قليل وهو ادنى درجة من الفرض في ماذا يشترك مع الفرد وفي ماذا يختلف يشترك معه في وجوب العمل ويختلف في وجوب الایمان به والعلم والتصديق بالقلب - 00:15:57

يعني ربما لأن الدليل ليس قطعياً هناك فماذا لو قال قائل لا يا أخي تعين الفاتحة في في الصلاة ليست مطلوبة وأما أن يكون لشبهة او لدليل معارض او لتأويل وقع فيه - [00:16:15](#)

فيبيقى هناك في تلك الدائرة لأن الدليل ليس قطعياً لا تستطيع ان توجب التصديق به قبلها. أما في القطعيات التصديق بها مطلوب. هذا الفرق عندهم بين الفرض والواجب. ويترتب عليه في العمل في الفرض شيئاً. وجوب التصديق والعلم بالقلب - [00:16:30](#)

وجوب العمل بالبدن ورتب على هذا حكم المخالفه. فماذا لو خالف مسلم في هذا الفرض؟ طيب سؤال مخالفه في الاعتقاد او في العمل اعطني حكم كل منهما. ماذا لو خالف في الاعتقاد؟ قال يكفر جاده - [00:16:50](#)

خالف في الاعتقاد قال الصلوات الخمس ليست واجبة انكرها لماذا جعلوا الكفر مرتب؟ قالوا انه تكذيب لما ثبت بالشرع القاطع التكذيب كفر فيكفر جاده قال ويفسق تاركه بلا عذر هذا حكم ترك العمل - [00:17:10](#)

اذا لما وجب في الفرض وجوب العلم والتصديق بالقلب ترتب عليه كفر الجاده. ولما ترتب في الفرض وجوب العمل والامتنال بالبدن ترتب عليه فسق التارك بلا عذر. ليش قال بلا عذر - [00:17:29](#)

يحرز عن ماذا ما العذر العذر الاكره لو اكره على ترك واجب عن ترك فرض لو اكره على فعل محرم فالاكره عذر ولهذا قال يفسق تاركه بلا عذر. فان ترك معذورا - [00:17:47](#)

فليس يترتب عليه حكم الفسق قالوا الا ان يكون تاركاً على وجه الاستخفاف ليس مكرها فالتارك استهانة ماذا يترتب عليه؟ لم يتكلم المصنف رحمة الله تعالى على حكم التارك استخفافاً او تهاوناً لكن - [00:18:11](#)

بعض العلماء تتناول هذا واعتبروا ان الترك اذا كان استخفافاً وتساهلاً وان لم يكن على سبيل الجحود على سبيل الرفض ان كان استخفافاً وتهاوناً بها قالوا لان الاستخفاف بالشائع كفر. يقصد بالاستخفاف عدم الاحترام والتقدير وليس - [00:18:31](#)

تهوى الجحود او الكفران نعم قال حتى يكفر جاده هكذا ظبطها المحقق عندكم وابن ملك قال بسكون الكاف يعني لو قلت يكفر تنسب الفعل اليه لا هو ما يريد ان يكفر - [00:18:51](#)

بالبناء للمجهول حتى يكفر جعلها بالتخفيق قال اي ينسب الى الكفر من اكتره اذا دعاك كافراً نعم وواجب هذا القسم الثاني من اقسام العزيمة كان القسم الاول الفريضة والثاني الواجب. نعم - [00:19:13](#)

وواجب وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة. ماذا يقصد بالشبهة ليس قطعياً ما الشبهة ان تكون الدلالة فيه غير قاطعة كدلالة العام بعد التخصيص. نقول عام بعد التخصيص لنا العام عند الحنفية قطعي. فاذا قلت بعد التخصيص نزل الى الظن - [00:19:36](#)

ان تقول عام بعد التخصيص او ان تقول ظاهراً يتحمل التأويل او تقول معارضاً بدليل اخر هذا في قطعية الدلالة. او قطعية الثبوت مثل ان يكون بخبر احد. او بقياس او بادلة - [00:20:00](#)

ليست من ادلة القطعية فما ثبت بدليل فيه شبهة لا تفهم الشبهة هنا بالمعنى الدارج المستعمل وهو الشك او الريب. الشبهة هنا ما يقدح في قطعية الدليل القطعيات لا تقدح فيها الشبهات بخلاف الدلالة الظنية. نعم - [00:20:15](#)

وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والاضحية. انت ستأخذ القيد الاول هناك في العزيمة في الفريضة وتذكره هنا قال ما لا يحتمل زيادة ولا نقصاناً ثبت بدليل لا شبهة فيه ما ثبت بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر - [00:20:38](#)

هي واجبة وليس فريضة. لأن الثبوت فيها بالسنة الاحاد وليس المتواترة ولا دليل من القرآن والشبهة في الاحاد ما هي؟ وان كان صحيحاً ما الشبهة في حديث الاحاد خلائقه احتمال الخطأ فيه في اسناد الاحاد. نعم. مهما بلغ درجة الصحة فانك لا تقطع به. وانت تعلم ان - [00:20:58](#)

المحدثين لما ذكروا خبر الواحد قد يرقى الى القطع والجزم واليقين فليس لذاته ولكن لما يحلف به من القرآن وادرجوا بذلك احاديث الصحيحين في غير ما انتقد فيهما من الاحاديث واستدرك يجعلون هذا في جملة ما تلقته الامة بالقبول فكان - [00:21:26](#)

يبلغ عند الناس او عند اهل الاسلام درجة القطع وان كان احادداً اذا قيل ان الحديث في الصحيحين لهذا وليس لذاته. نعم وحكمه اللزوم عملاً لا علماء. هذا الفرق بينه وبين - [00:21:46](#)

الفريضة الفريضة تجب من ناحية العلم والتصديق بالقلب ومن ناحية العمل. قال حكمه اللزوم عملا لا علما. اذا فيجب في الواجب اقامته كما يجب في الفرض وهذا وجه الشبه والفرق - [00:22:02](#)

في حكم الترك والجحود فالفرض يكفر جاده ويفسق تاركه بلا عذر والواجب لا يكفر جاده. ليش ما يكفر لانه لم يرفض في الشريعة امرا قاطعا وجحوده سيكون معصية وسيكون خطيئة كبيرة لكن لا تبلغ - [00:22:19](#)

الكفر لانك لا تستطيع ان تجزم برفضه لشيء قطعت به الشريعة وانا نتحدث عن دليل فيه شبهة. طيب وما حكم تارك الواجب قال هناك يفسق تاركه بلا عذر وهنا قال لا يفسق تاركه الا اذا استخف فيلحقون بالاستخفاف يعني عالما او سببا اخر ينزل عليه به الحكم - [00:22:46](#)

نعم وحكمه وحكمه اللزوم عملا لا علما حتى لا يكفر جاده ويفسق تاركه اذا استخف باخبار الاحاديث ففسق تاركه اذا استخف فاما متأولا فلا فاما متأولا فلا اي لا يفسق لان التأويل هنا عذر يمنع من تنزيل حكم الفسق عليه في ترك الواجب الثابت بدليل ظني - [00:23:13](#)

التأويل كان يتأول معنى النص معنى الآية او معنى الحديث او يحملها على معارضتها بامر يراه راجحا بالدليل الذي تبديه له فيبقى متأولا فلا وجه لتفسيقه. بل دعنا نقول ان جملة ليست بالقليلة من خلافات الفقهاء - [00:23:43](#)

فيما يراه بعضهم واجبا ولا يراه بعدهم كذلك بسبب تجاذب الادلة وتعارضها داخل في هذا الحيز فلا تستطيع ان تنزل حكم على من لا يرى وجوب تلك المسائل وهو يرى فيها دليلا اخر ومحملها اخر فهو ايضا يحمله على تأول فلا ينزل حكم الفسق - [00:24:03](#)

ولهذا قال يفسق اذا استخف ولو اردت بعبارة اسهل تقول لا يفسق تاريخه الا اذا استخف. فيكون المحمل على تنزيل حكم الفسق هو الاستخفاف وليس الترك. نعم. وسنة هذا القسم. الثالث من اقسام العزيمة فريضة وواجب - [00:24:23](#)

وسنة نعم وهي الطريقة المسلوكة في الدين. التعريف يحتاج الى اتمام. الطريقة المسلوكة في الدين التي يطالب المكلف باقامتها من غير افتراض ولا وجوب. استغنى المصنف رحمة الله عن ذكر تتمة التعريف لاتيانه بالحكم بعده. مباشرة. لما قال بعد تعريف - [00:24:43](#)

وحكمة ان يطالب المرء باقامتها من غير افتراض ولا وجوب فاكتفى بذكر الحكم عن اتمام التعريف فيؤخذ منه. لم يذكر المصنف في التعريف قيودا لاكتفائة بما ذكر في حكم السنة - [00:25:05](#)

السنة الطريقة المسلوكة في الدين هل هي طريقة النبي عليه الصلاة والسلام الجواب هي بالدرجة الاولى لكنهم لا يريدون فقط تخصيص السنة بفعل النبي عليه الصلاة والسلام. قالوا الطريقة المسلوكة في الدين - [00:25:21](#)

سواء سلكتها النبي صلى الله عليه وسلم وهو الاصل او سلكتها اصحابه وهم اعلام الدين طريقهم يمثل طريق الدين وفي الادلة ما يشير الى الاحتذاء بهديهم والاقتداء بنهجهم رضوان الله عليهم - [00:25:38](#)

فقالوا الطريقة المسلوكة في الدين والسنة كما سيأتي الان عندنا احنا في يقسمونها قسمين. سنة هدى وسنة زوائد سنة الهدى التي التي يعاتب او يعاقب او يحارب. الناس على تركها كالاذان والاقامة. وسيأتي ذكرها الان بعد قليل. سنة - [00:25:58](#)

الزوائد مثل ما واظب عليه النبي عليه الصلاة والسلام حتى صار عادة له ليس البياظ هيئه النوم والاستيقاظ طريقة الاكل والشرب ولباسه وقيامه وقعوده وما يتعلق بشأنه وشمائله عليه الصلاة والسلام. لماذا سموا هذه سنة هدى وتلك سنة زوائد - [00:26:18](#)

قالوا الهدى لانها من اصل الدين. قريبة من الواجب مكملات للدين. هي من شعائره. يعني الجماعة متعلقة بالصلاه وليس هي الفرض ذاته ليست عبادة. الاذان والاقامة مشروعان لاجل الصلاة وليس عبادة مقصودة بذاتها. لها اجر وثواب - [00:26:38](#)

يجعلون هذا من سنة الهدى ويسمى النوع الان ويسمون النوع الآخر من الزوائد او سنن الزوائد. قول الحنفية ان سنن الزوائد من العادات لا ينافي هذا انا نقول انه واظب عليها حتى صار عادة. سميت زوائد لانها - [00:26:58](#)

ليست من مكملات الدين وشعائره. ليست من مكملات كالاذان والاقامة والجماعه للصلاه. وسيرتبون حكمها على هذا وحكمنا على هذا تفريقا بين نوعي السنة. اذا السنة كما يقول السرخسي في تعريفه ما سنه رسول - [00:27:17](#)

الله صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده عندنا. فيلحقون فعل الصحابة يقولون السنة ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده عندنا. نعم وحكمها ان يطالب المرء ان يطالب اقامتها من غير افتراض ولا وجوب. من غير افتراض -

00:27:37

يخرج الفرض من غير الوجوب ليخرج الواجب. فإذا المطلوب اقامتها. نعم. الا ان السنة قد تقع على النبي عليه الصلاة والسلام هذا الاستثناء منقطع الا ان السنة بمعنى لكن فهي جملة جديدة. لكن السنة قد تقع اصطلاحا على سنة النبي صلى الله - 00:28:05 وعليه وسلم وغيره. من غيره؟ في بعض نسخ المناقل وغيره من الصحابة. وليس ليست عندنا في النسخة التي بين ايدينا. في بعض النسخ التي عليها الشروح الا ان السنة قد تقع على سنة النبي صلى الله عليه - 00:28:28 سلم وغيره من الصحابة وهذا اوضح وهم لا يقصدون الا ذلك. والشرح ان لم يجد من الصحابة قال وغيره اي من الصحابة لانه ليس المقصود سواهم رضي الله عنهم اجمعين. نعم. وعند الشافعي وعند الشافعي مطلقها طريقة النبي - 00:28:48 عليه السلام صلى الله عليه وسلم. هذه مسألة صغيرة. اطلاق السنة عند الاطلاق. ماذا يراد بها عند الحنفية سنة النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وعند الشافعي سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقط ما فائدة هذا؟ لما تجد اثرا لصحابي او لتابعه وهو عند التابعين اثرا مضت - 00:29:09

بماذا يسأل عن دية المرأة في الاصابع قال عشر في العشرين في الثالثة ثلاثون في الاربعة قال عشرين. فيقول ربعة لسعيد ابن المسيب اكلما زاد الم قل عقلها يعني كل ما زاد الالم تنقص او تزيد - 00:29:39

قال اعرافي انت قال لا انا جاهل المتعلم او عالم متثبت يعني لست اريد شيئا اريد العلم قال يا ابن اخي هي السنة فينزلون هذه الالفاظ لما يعبروا السلف عن شيء بأنه السنة - 00:29:55

ما المقصود الشافعي يقول اذا اطلقت السنة وليس يراد بها الا سنة النبي عليه الصلاة والسلام. وعندئذ سيتعاملون مع تلك الروايات انها في حكم المرفوع فان كان المتفظ بها تابعيا - 00:30:13

كانت سنة مرسلة وان كان المتفظ بها صحابيا كانت سنة مرفوعة حكما وهذا فرق في التعامل مع هذه الروايات. فالحنفية يرون اطلاق السنة يتناولون وفعل النبي عليه الصلاة والسلام او ما ينسب اليه والى الصحابة. قال الا ان السنة قد تقع على سنة النبي صلى الله عليه وسلم - 00:30:29

غيره من الصحابة وعند الشافعي مطلقها ايش يقصدون بمطلقها؟ يعني مطلق السنة اذا اطلقت قال مطلقها طريق النبي صلى الله عليه وسلم. اذا ليست المسألة يا مشايخ مجرد اختلاف اصطلاحي بل له اثر - 00:30:51

لكن لابد ان تعلم ان المذهب المنسوب الى الشافعي ليس وحده فيه بل الجمهور على ذلك ان السنة اذا اطلقت في النصوص والآثار فالمراد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم. بل - 00:31:10

قال بهذا كثير من الحنفية ومنهم السمرقندى صاحب ميزان الوصول ويرون ان السنة عند الاطلاق لا يراد بها الا سنته عليه الصلاة والسلام. لابد ان تنتبه الى القيد عند الاطلاق لانه لا احد يختلف - 00:31:25

انه اذا قيدت السنة فلا اشكال. اذا لا تتحرج عليها بحديث عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهدىين. تقول هذا صريح في الحديث في امره عليه الصلاة والسلام الاستنان بسنة الخلفاء. لا هذى سنة مقيدة. سنة الخلفاء لا اشكال ان نسميتها سنة صحابة او - 00:31:40

سنة العمررين او سنة الصاحبين والشيخين او سنة امير المؤمنين علي. كل هذا لا اشكال في التقييد. كل اشكال في الاطلاق نعم وهي نوعان ما هي؟ السنة. نعم. سنة الهدى وتاركها يستوجب اساءة كالجماعة والاذى - 00:32:00

والاقامة وزوائد وتاركها لا يستوجب اساءة كسنن النبي عليه السلام في لباسه وقيامه وقعوده. سنة الهدى وتاركها يستوجب اساءة. ايش اقصد بالاساءة طب هل العقوبة الشرعية تسمى اساءة للعبد يقول وتاركها يستوجب اساءة - 00:32:21

يعني ما يتربى على ترك السنن سواء قلت انه عقاب. او قلت انه مذمة وملامة وعتاب اللوم الذي ينال العبد بتركه للسنة تسميه اساءة

نعم اما ان تقول هذا من باب جزاء سيئة مثلها لما اساء بتركه ناله الاساءة بالمذمة او الملامة - 00:32:52

او تقول يستوجب اساءة اي جزاء اساءة فالاساءة فعله وليس حكم الشرع المترتب عليه الجزاء اساءة وهو اللوم والعتاب نحوه. ينقل الحنفية عن الامام محمد بن الحسن رحمة الله في الاذان والاقامة قوله - 00:33:19

اذا اصر اهل مصر على ترك الاذان والاقامة امرؤا بهما. فان ابوا يقاتلون بالسلاح وتنزيل الحكم حتى بالقتال مع اننا نصنف الاذان والاقامة في السنن وليس وجوبا ولا فرائض. لكن يرون ان تركها اساءة - 00:33:38

لان ترك ما هو من اعلام الدين كما يقول حنفية استخفاف بالدين. وهذه من الشعائر. والله يقول ذلك ومن يعظم شعائر الله وتركه استخفاف فاستحق ذلك والاذان والاقامة في الرواية عن محمد ابن الحسن رحمة الله لا يصلح ان تعمم عليها كل سنن الهدى التي - 00:34:00

يمثل بها الحنفية في هذا التقسيم. نعم قال وزوائد النوع الثاني وتاركها لا يستوجب اساءة. كسنن النبي صلى الله عليه وسلم في لباسه وقيامه قعده ومثل تطويل الركوع والسجود في الصلاة ونحوها هي سنن ليست سنن هدى لانها ليست من مكملات الدين وشعائره - 00:34:20

هي سنن زوائد اما ان تكون عادات واظب عليها النبي عليه الصلاة والسلام او تكون عادات لا تبلغ ان تكون لشعائر الدين او لاحكامه. نعم ونفل هذا القسم الرابع والأخير من اقسام العزيمة النفل. نعم. ونفل وهو ما يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على - 00:34:44 تركه طيب نفل ما يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه. اليك هذا هو السنة؟ نعم لا السنة نوعان سنة هدى وسنة زوائد سنة الهدى يستوجب اساءة بالترك. وانت تقول هنا لا يعاقب. طيب وسنة الزوائد - 00:35:08

لا تستوجب اساءة. اذا ما الفرق بين سنة الزوائد والنفل كلها كلها لا يعاقب في النفل قال في الزوائد قال لا يستوجب اساءة وقال هنا لا يعاقب على الترك اذا ما الفرق - 00:35:35

اذا كان كل من سنة الزوائد والنفل لا يترتب على تركه عقاب ولا مذمة لها لقللت ان سنة الزوائد ليس بالضرورة ان تكون عادات. عادات مستمرة او عادات لا تبلغ ان تكون اه من شعائر مثل التطوير - 00:35:54

في القيام والركوع والسجود في الصلاة يقولون الفرق هو في المواظبة فبرروا ما بينهما فرق يسير في الرتبة. سنة الزوائد فيها مواظبة منه صلى الله عليه وسلم واستمرار وسنة الزوائد دون ذلك عفوا والنفل دون ذلك فيقولون ما يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه. وبعدهم عرف بعض - 00:36:16

الحنفية عرف النفلة فقال العبادة المشروعة لنا لا علينا كيف هذا العبادة المشروعة لا نصنف لا علينا. قصدوا بالمشروعة لنا يعني ما يترتب فيه ثواب ولا يترتب فيه عقاب خرجت منه السنة - 00:36:41

سنن الهدى خرجت لانها طريقة النبي صلى الله عليه وسلم وسبيلها الاحياء فكان حقا علينا فيلما او يعاتب المسلم على تركها. طيب قول المصنف ولا يعاقب على تركه كثير من الاصوليين حتى عند غير الحنفية. اذا جاء يعرف - 00:37:02

او السنة يفضلون التعبير بالعتاب او الذم بدلا عن العقاب. لانه قد لا يعاقب العبد في الاخرة ولو ترك واجبا لم قد يترك بعض الواجبات ولا يناله عقاب لرحمة الله ومغفرته او لغلبة حسناته او لشفاعة الشافعيين لاي سبب من اسباب المغفرة - 00:37:22

فاذ قيدت تعريف الواجب بتترتب العقاب كان منحرما. وبعدهم قال يستحق العقاب اذا استحق العقاب سواء وقع او لم يقع وبعدهم يفضل التعبير باستحقاق الذم او يقال ما يذم. فهي عمام نوع من تنقيح - 00:37:47

الفاظ فيظلون المعايبة او الذم لانه لا يلزم من نفي العقاب نفي العتاب او المذمة. نعم. والزائد على ركعتين للمسافر نفل لهذا. الزائد على الركعتين للمسافر نفل لهذا اسم الاشارة يعود الى ايش - 00:38:05

الى هذا التعريف يعني ان النفل ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه. ولاجل ذلك كانت الزيادة على الركعتين للمسافر نفل ها لا قبل ان نشرح المسألة اسم الاشارة لهذا - 00:38:27

الزائد على الركعتين للمسافر نفل لهذا الاعم هو هذا المعنى لاجل انه يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه بانه يثاب على فعله ولا

يعاقب على تركه. طيب ليست الحنفية تقول بوجوب القصر للمسافر - 00:38:51

فما حكم الزيادة على الركعتين عندهم تبطل الصلاة الزيادة خطأ ولهذا بعض الشراح كابن نجيم علق على عبارة المصنف فقال ولقد ارجع اسم الاشارة الى عدم العقوبة وحصول الثواب وفيه نظر - 00:39:11

لأن ما زاد على الركعتين لا ثواب فيه بل يكون إنما لخلطه النفل بالفرض ولذا لو لم يقع على رأس الركعتين واتمه ها فسدت لكن يبدو لي انه ليس المقصود هذا عند المصنف اذا اردنا ان نفهم العبارة على نحو ايسير تقول ما زاد على الركعتين لعله يقصر - 00:39:34 بدون اتيان بالنواقل والسنن فوق الركعتين الواجبتين في الصلاة لأنها نفل عندئذ بالنسبة للمسافر واظن هذا اقرب. ولا يقصد اتمام الرباعية المقصورة ما زاد على الركعتين للمسافر. يعني ان يصلي فوق الركعتين الواجبتين عليه في قصر الصلاة. يعني ان يأتي بالنواقل بالسنن الرواتب - 00:39:57

ما حكمها بالنسبة للمسافر؟ قال نفل لأنه عندئذ يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه فهذا اقرب الى توجيهه كلام المصنف وليس اتمام الركعتين بالزيادة على القصر في وجوبها عندهم في المسألة المسافر. نعم - 00:40:22 وقال الشافعي لما شرع النفل على هذا الوصف وجب ان يبقى كذلك. هذه مسألة ختم بها كلامه على العزيمة هل يلزم النفل بالشروع فيه هل يلزم النفل بالشروع فيه مثال لنافلة - 00:40:42

صيام تطوع صام يوم اثنين او خميس او قام يصلي ركعتين تطوعا الشروع في النفل هل يلزم اتمامه الشافعية والحنابلة لا يردون وجوب الاتمام بالشروع في النفل واذا قطعه فلا حرج عليه - 00:41:03

ويستدلون بشيئين. الاول ان الاصل في النفل عدم لزومه فاتمامه يأخذ حكم اصله ليس اصل الابتداء ليس بواجب فإذا اتمامه بعد الشروع ايضا ليس بواجب فيرون انه استصحابا لحكم اصله بالابتداء فيه - 00:41:31 ويستدل له ببعض الشواهد في مثل قوله صلى الله عليه وسلم في صيام التطوع امير نفسه فاعاد المسألة الى قصد المكلف ونفيه ولا يرى الحنابلة والشافعية شيئا من النواقل يلزم اتمامه بالشروع فيه الا الحج والعمرة - 00:41:54 لانه استثناء وله دليل خاص واتموا الحج والعمره لله على وجوب الاتمام بعد الشروع. وانه لا يسعه رفض الاحرام ولا العونيه بينما يرى الحنفية والمالكية ايضا معهم ما يقرره هنا النافي - 00:42:16

ان الشروع في النفل يلزم الاتمام فيه ويستدلون ايضا بامرين. الاول ان الشروع في النفل التزام بحق لله وجب فيها ماله اهو لم يكن واجبا ابتداء لكن اما وقد شرع - 00:42:34

فهو مقبل على حق لله في عبادة من العبادات فلا يسوغ رفضها بعد الشروع فيها ويستدلون ببعض الشواهد مثل قوله سبحانه وتعالى يا ايها الذين امنوا اطیعوا الله واطیعوا الرسول ولا تبطلوا اعمالکم - 00:42:56

فإبطال العمل منهي عنه وشروع المتنفل في نفل يلزم به اتمامه. اعد وقال الشافعي لما شرع النفل على هذا الوصف عدم الالزام. نعم. عدم الوجوب. لما شرع لها هذا الوصف ها لما شرع النفل على هذا الوصف وجب ان يبقى - 00:43:15 ذلك كيف يبقى غير لازم في الاتمام. لما وجب لما شرع على هذا الوصف وهو عدم اللزوم يبقى كذلك بعد الشروع فيه وهو اللزوم وقلنا وقلنا انما يعني جوابا عن رأي الشافعي في المسألة نعم - 00:43:41

وقلنا ان ما اداه وجب صيانته ولا سبيل له انما اداه. يقول الحنفية طالما شرع في النفل شرع في الاداء. وما وجب صيانته. ايش يعني صيانته؟ حفظه من الابطال والرثؤن والترك. ولا سبيل اليه ولا سبيل اليه الا باللزم - 00:44:00

للباقي لن يصون ونفلا شرع فيه الا باتمامه فإذا لم يتممه يعني شرع في صيام يوم نافلة ثم عطش بعد الظهر او جاع وبداله ان يفطر يترتب عليه عند المالكية والحنفية قضاء هذا اليوم - 00:44:20

وان كان نافلة فما الذي اوجب القضاء عليه؟ ليس نافلة؟ والنواقل لا تقضى؟ لا الذي اوجبه ليس نافلة بل شروعه في النافلة طيب سؤال هل يمكن في التكاليف ان يكون حكم على وصف ثم يختلف في حال دون حال؟ يعني يبتدأ النفل نفلا ثم يصبح - 00:44:40 واجبا على انه سيسببه لك بالنذر اقرأ وهو كالنذر صار لله تعالى اليه النذر ايجابا من عبدي على نفسه ما اوجبه الله عليه

كيف وجب عليه كيف وجب النذر على العبد - 00:45:03

ايوا هو الذي قال ان شفى الله مريضي صمت لله يومين ان ولدت زوجتي تصدقت بهذا. ان تحقق مطلوب فعملت كذا تلاحظ ان كان النذر ايجابا يصبح واجبا في ذمة العبد بكلمة يقولها - 00:45:23

فانتقل الحكم من مباح او من سنة الى واجب يأثم بتركه ويعاقب عليه ويحاسب امام الله كيف انتقل هذا الفعل من الاستحباب والاباحة الى الوجوب في ذمة المكلف بقول اوليس ايجابه بفعل شرع فيه اقوى واكد - 00:45:44

فهم يرون هذا اكد اذا كان النذر وهو ما لم يكن واجبا غدا واجبا بكلمة يقولها فالالتزام بها. نعم وهو كالنذر صار لله تعالى تسمية لا فعلا. ايش يعني تسمية لا فعلا؟ يعني بمجرد قول العبد ومن غير حاجة الى فعل - 00:46:05

وجب في ذمته ثم لما وجب لصيانته ابتداء الفعل فلان يجب لصيانته ابتداء الفعل بقاوه اولى فما وجب لصيانته الابتداء او جبوا ان يوجب البقاء. النذر وجب الفعل لصيانته ابتداء طيب من باب اول - 00:46:25

النفل الذي ابتدأ وجب اتمامه وصيانته لبقائه وليس لابتدائه فهذا اولى طيب انتهى من العزيمة وينتقل الى الرخصة. نعم. ورخصة عطف على قوله فصل في المشروعات وهي على نوعين عزيمة ورخصة. انتهى من - 00:46:46

العزيمة باقسامه الاربعة الفريضة والواجب والسنة والنفل والسنة سنة هدى وسنة زوائد. نعم. ورخصة وهي اربعة انواع. وجه الحصر ان الرخصة اما ان تكون بطريق الحقيقة او بطريق المجاز وكل واحد منها اما ان يكون له صفة الاولوية في اسم الرخصة او لا. فان كان بالحقيقة وله اسم الرخصة - 00:47:06

الاولوية فهو احق وان لم يكن له الاولوية فهو حق وفي المجاز ان ثبت له اسم الرخصة بالاولوية فهو اتم وان لم يكن بالاولوية فهو تمام. فالرخصة مجازا تمام واتم. والرخصة حقيقة - 00:47:37

حق واحق نعم لماذا اعتبر الرخصة حقيقة ومجاز؟ لأن بعض الرخص حقيقة بمعنى انها تخفيف على المكلف اربع ركعات في السفر صارت ركعتين. وجوب الصوم في السفر اصبح جائز الفطر. هذه رخص. اكل الميطة اصبحت - 00:47:57

مرخصة فيها للمضطر هذه رخص حقيقة لكنها درجتين او ربستان حق واحق وسيأتي التفريق بينها اما الرخص المجازية فهي التي لا نعهد فيها اختلافا. يعني ما خفف الله عنا من شرائع الامم السابقة ووضع - 00:48:20

الاصال والاغلال اليه تخفيضا علينا؟ هذا الذي يسميه ابن حزم اليسر العام في الشريعة هذه رخص مقارنة بشرائع الامم السابقة. فهي ليست في شريعتنا فيها اختلاف وبالتالي فهي رخصة مجازا وهي ايضا على ربستان تمام واتم. نعم. ورخصة وهي اربعة انواع ورخصة وهي اربعة انواع. نوعان من - 00:48:40

حقيقة احدهما احق من الآخر. ولو عاني من المجاز احدهما اتم من الآخر اما احق نوعي الحقيقة فما استبيح مع قيام المحرم فما استبيح مع قيام المحرم وقيام حكمه. هذه - 00:49:08

الرخصة حقيقة ما استبيح مع قيام المحرم يعني السبب المحرم ما استبيح مع قيام المحرم وقيام حكمه اكل الميطة للمضطر. شرب الخمرة للخمر لمن غص الاكراه على النطق بكلمة الكفر والقلب مطمئن بالايمان. هذه رخص - 00:49:25

اباحت فيها الشريعة ارتكاب امر محظور. ما استبيح مع قيام المحرم مع قيام السبب المحرم الباقى حكمه في الشريعة ما اختلف النطق بكلمة الكفر حرام واكل الميطة حرام وشرب الخمر حرام. هذه باقية لم يتغير حكمها - 00:49:55

قال وقيام حكمه اذا السبب المحرم موجود وحكم التحرير باقى. يحتاج الى ان يقول وقيام حكمه لان لا يفسي تعريف الرخصة الى اجتماع النقيضين ما تقول استباحة وتقول محظور ومباح. يقول مع قيام حكمه اذا الحكم باقى. وهو التحرير ويأتي هذا استباحة فيكون رخصة بهذا - 00:50:15

المعنى ظرب امثلة طيب قوله مع قيام السبب المحرم احترز به عن بعض الاحوال التي يصيب فيها المكلف شيء يمنعه من الاتيان بالواجب ولكن لسبب او لعدم يقولون مثل الكفارات التي جاءت على الترتيب - 00:50:44

عتق رقبة فمن لم يجد فصيام فمن لم يجد فاطعام. لما ينتقل في الظهار ينتقل من عتق الى الصيام لانه لا يملك رقبة. هي

رخصة بالنسبة له. رخصة. لكن سبب المحرم ليس قائمها هو فاقد - 00:51:06

الرقبة فهو لا ينطبق عليه اسم الرخصة فهو يقول مع قيام السبب سبب المحرم باق فهو مستباح لعذر ليس مع محرم نعم كالمكره
كالمكره على اجراء كلمة الكفر. وافطاره في رمضان - 00:51:26

تعيد الضمير الى ماذا؟ الى شيء تقدره انت والى مذكور في السياق ما المذكور؟ المكره كالمكره على اجراء كلمة الكفر والمكره على
الافطار في رمضان يعني الرخصة في الفطر في رمضان للمكره - 00:51:43

نتكلم عن كلام المصنف يقول كالمكره على اجراء كلمة الكفر وافطاره سياق الكلام يشعر بان العودة للضمير يعود الى المكره لكن
الحكم اعم من ان يكون مكرها او غير مكرها لا شك ان اكراه الصائم في رمضان على الفطر رخصة - 00:52:07

لكن نحن نجد الرخصة حتى في المسافر لكنه لا يزيد المسافر هنا هو يقصد المكره المسافر سيأتي في النوع الثاني من الرخصة
الحقيقة. الحق وليس الاحق والسبب فيه لان الحكم هناك متراخ - 00:52:28

الم نقل هنا وقيام حكمه؟ لا الحكم هناك متراخ. يجب عليه الصيام لكن له عدة من ايام اخر. فهذه رخصة وتلك رخصة المقصود هنا
افطاره يعني المكره هذا مقصود نعم - 00:52:49

واتلافه مال الغير اي المكره كذلك وترك الخائف على نفسه الامر بالمعروف وجنايته على الاحرام جنائية الخائف على احرامه بمعنى
ارتكابه لبعض المحظورات. نعم. وتناول المضطر ما تقول جنائية ايضا عطفا على ما سبق وتناول المضطر وتناول المضطر مال الغير كل
هذه استباحة لمحرمات - 00:53:05

ترك آآتناول ما للغير الجنائية على الاحرام ترك الامر بالمعروف اتلاف ما للغير الافطار في رمضان والنطق بكلمة الكفر كلها محرمات.
استبيحت للمكلف في حالة مع قيام المحرم وقيام حكمه. فلا يلزم من سقوط - 00:53:33

المؤاخذة ثبوت الاباحية. يعني كونه لم يؤخذ هل اصبح الفعل في حقه مباحا؟ لا لو قلت مباح في حقه ادى الى اجتماع النقيضين
تقول هذا الفعل بالنسبة له حرام مباح. لا هو حرام ولكنه استبيح فهو رخصة. ولهذا لا نقول انها أصبحت مباحة - 00:53:53
ولذا قال وقيام حكمه يعني بقائه وحكمه ان الاخذ بالعزيمة اولى حتى لو صبر كان شهيدا حتى لو وصبر على هذا الامر
فكان فيه تلف نفسه كان شهيدا الاخذ بالعزيمة اولى - 00:54:13

التقرير هذا على اطلاقه لعل الاقرب فيه انه يتفاوت بتفاوت المقامات ولن اقول بتفاوت الاشخاص لانه قد يتفاوت حال الشخص من
مقام الى باب الى باب فمن قدر وصبر واحد بالعزيمة كان اعلى مقاما. لكن لا يقوى عليها كل احد - 00:54:32
ومن ترخص اى رخصة مشروعة ولا ادل على ذلك من قصة عمار ابن ياسر والالية التي نزلت في النحل الا من اكره وقلبه مطمئن
باليامان. فكان هذا ترخيصا شرعيا معتبرا في التجاوز عن اتيان المحرمات لمثل هذه الاحوال. طيب - 00:54:55
والثاني مست بهما الثاني من اقسام الحقيقة الحق الاول الاحق. والثاني الحق في الرخصة ما استبيح. ما استبيح مع قيام
السبب. سبب سبب المحرم ما استبيح مع قيام السبب المحرم. لكن الحكم لكن الحكم تراخي عنده. وهناك قال وقيام حكمه. لكن هنا
الحكم - 00:55:15

اخي كالماسافر رخص له الفطر. فالسبب قائم فمن شهد منكم الشهر فليصمه ووجب الصيام قائم لكن الحكم هو وجوب
الصوم على المسافر تراخي فعدة من ايام اخر. الرخصة في كلتا الصورتين - 00:55:40

في النطق بكلمة الكفر او فطر المسافر حق. لكن ذاك احق ما ووجه ذلك؟ يقول لان السبب المحرم قائم والحكم ايضا باقي. لكن هنا
الحكم متراخي. وهو وجوب الصيام تراخي - 00:55:58

الى عدة من ايام اخر. نعم. اذا كان في الاحق الاخذ بالعزيمة اولى. فهنا من باب اولى وحكمه وحكمه ان الاخذ بالعزيمة اولى لكمال
سببه وتردد وتردد في الرخصة وتردد في الرخصة - 00:56:15

فالعزيمة تؤدي معنى الرخصة من وجه الا ان يضعفه الصوم. يفضل الحنفية للمسافر الصوم على الفطر ويرونه اخذنا بالعزيمة مع ان
الفطرة رخصة قال والعزم تؤدي معنى الرخصة من وجه كيف - 00:56:35

مسافر والعزمية في حقه الصوم والرخصة الفطر الرخصة ليست تخفيقا؟ قال العزمية وهي الصوم للمسافر تؤدي معنى الرخصة من من وجه مشاركة المسلمين في صيام الشهر وان يصوم معهم ولا ينفرد بهم بالقضاء وحده هذا فيه عنون فيه سهولة فيه معنى الرخصة من وجه ان يشارك الناس صيامهم في اليوم - [00:56:53](#)

نفسه قام هو جبر خاطر لو كان لنفسه لكن هو هو يتحقق فيه قال معنى الرخصة من وجه في يوجد فيه معنى ما يعينه على الصوم من غير مشقة قال الا ان يضعفه الصوم - [00:57:19](#)

قل شاهدوا في هذا لما سقط الصائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهم في سفر ما هذا؟ قالوا صائم قال ليس من البر الصوم في السفر. نعم واما انت نوعي المجاز يعني الرخصة مجازا قلنا ما لم تكن حقيقة. هي مجاز يعني وجدناها رخصة في شريعتنا لكنها - [00:57:36](#)

لم يطرأ عليها تغيير حكم ولا استبيح فيها شيء مع قيام السبب المحرم. فما وظف فما وظف عنا من الاسر والاغلال فسمى ذلك رخصة مجازا. لأن الاصل لم يبق مشروعنا. لم يبق - [00:57:57](#)

لأن الاصل لم يبق مشروعنا. نعم ويضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم. ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا. قال الله قد فعلت وما كان مشروعنا في تلك الامم مما خفف الله عنه في الامة وهو كثير بعضه ثابت في السنة وبعضه في القرآن وبعضه اشارات وبعضه - [00:58:13](#)

ايضا في اثار تروى عن الصحابة او بعض الاسرائيليات في وجوب الصوم وعدم اباحة الاكل في الصيام ليلة الصيام لمن نام اه ولو كان ليلا اه ما كان يكتب على بعضهم من اه من عواقب الذنوب والمعاصي والابتلاء الذي يبتلى به احدهم - [00:58:36](#)

كل تلك اغلال واصار وضعت في الشريعة. هي رخصة. يعني بالنظر الى ما حظيت به شريعتنا من تخفيف بالنظر الى تلك الشرائع هي رخصة. فلماذا سميناها رخصة مجازا؟ قال لأن الاصل لم يبق مشروعنا. اي اصل - [00:58:56](#)

ما كان في الشرائع السابقة فليس موجودا في شريعتنا فهي رخصة مجازا هذا الاتم من نوعي الرخصة مجازا نعم واما ما التمام واما اتم نوعه المجاز فما وضع عنا من الاسر والاغلال. فسمى ذلك رخصة مجازا. لأن الاصل لم يبق مشروعنا - [00:59:18](#)

والنوع الرابع ما سقط عن العباد مع كونه مشروعنا في الجملة. كقصر الصلاة في السفر وسقوط حرمة الخمر والميته في حق المضرر والميته في حق المضرر والمكره وسقوط غسل الرجل في مدة المسح. ما سقط عن العباد مع كونه مشروعنا في الجملة - [00:59:41](#)
يعني على باقي الامة لكن مسافرا شرع في السفر فخففت عنه الصلاة بين قوسين عند الحنفية ووجب عليه القصر فلما قصرت الرباعية الى ركعتين كانت هذه رخصة مجازا. لأنها نسبية وليس للكل الامة. الرخصة هنا مجاز يعني - [01:00:03](#)

مع كونها مشروع في الوقت الذي صلى فيه المسافر ركعتين كانت باقي الامة تصلي اربع ركعات كقصر الصلاة في السفر فلو قلت لك قصر الصلاة في السفر انتبه وليس قصر الصلاة للمسافر - [01:00:25](#)

لو قلت لك ما حكم قصر الصلاة في السفر؟ ستقل رخصة هذا الاطلاق على الحكم الكلي يكون مجازا لكن لو جاء المسافر المعين في سفره وصلى ركعتين من اربع قصرا في صلاته - [01:00:42](#)

فانه متلخص حقيقة مع قيام السبب وقد تقدم المثال هناك فلا تطنه تناقضا. قال وسقوط حرمة الخمر والميته في حق المضرر اقرارا قبل قليل قلنا هناك مع قيام السبب وبقاء حكمه. حتى لا يأكل الميت او يشرب الخمر فلو تساءل ما حكمه بالنسبة اليه - [01:01:01](#)
يقول حرام مباح تقول حرام واستبيح له رخصة. يقول سقوط حرمة الخمر والميته في حق المضرر والمكره يعني استثناء في تلك الحال يكون رخصة مجازا لأن الحكم باق في اصل الشريعة لم يتغير. وسقوط غسل الرجل في مدة - [01:01:25](#)

مسح للمسافر ثلاثة ايام بلياليها وللمقيم يوم وليلة. فالمرة جعلت المسح مجزئا عن الغسل. فلما سقط غسل الرجلين كانت لماذا عدناها مجازا؟ قال لكون الاصل مشروعنا في الجملة. فقصد بالجملة بقاوه في الحكم عموما للكلية - [01:01:46](#)

لم يتغير وان وقع للمكلفين في احدى تلك الحوادث او المسائل ما يغير الحكم. وبالتالي فالرخصة اما حق دقيقة او مجاز والحقيقة احق وحق والمجاز اتم وتمام. ربها من الاعلى الى الادنى. ما اراد بهذا التنوع الا بيان سبل الاطلاق في الاستعمال الاصطلاحي -

الرخصة على مواضعها حتى يتبين لك الفرق بين كل نوع ونوع. الدرس القادم ان شاء الله تعالى هو شروع في باب اخر في فصل جعله المصنف تتمة لما سبق ثم سيشرع في اقسام السنة ودلائلها. اسأل الله لي ولكم علما نافعا وعملا صالحا والله - 01:02:33 اعلم وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين يقول هل هناك توجيه لقوله والزائد على الركعتين للمسافر؟ وهل تستقيم العبارة لو قال والزائد على الفريضة نفل؟ لما تستقيم العبارة وقال - 01:02:53

والزائد على الفريضة لأن الفريضة بالنسبة له ركعتان فلو قال له الزائدة عن الفريضة لتوهمت شيئا اخر غير الذي يريد ثم الفريضة ما هي الصلاة؟ او شيء اخر من الفرائض في السفر - 01:03:19

كيف نضبط الفروق بين الجمهور والحنفية في الاصول الفرق بين الحنفية والجمهور في الاصول نوعان. النوع الاول كليات وقواعد كبرى في ابواب الاصول ينفرد بها الحنفية في ابواب معلومة ومر بعضها ولا يزال بعضها باقيا. فهذا ليس خفيا بل هي من معالم الكبرى التي تميز - 01:03:33

طريقة الحنفية عن الجمهور في تقرير الفقه بناء على قواعد الاصولية. والمرتبة الثانية من الخلاف بين الحنفية والجمهور في الاصول هي اه ثنايا المسائل او الاصطلاحات او التقسيمات كالفرض الواجب هل هما مترادافان او هما شيء واحد؟ وغيرها مما مر من بعض الاصطلاحات - 01:03:59

كتقسيم دلائل الالفاظ واصطلاح مثلا في دلالة النص وعبارة النص وإشارة النص والنص بذاته ايضا هذا من خلال دراسته فالضبط لكل نوع من مرتبتي الخلاف بين الحنفية والجمهور يؤخذ بطريقته التي تناسبه - 01:04:19

يقول هل العمل بالرخصة قد يكون واجبا ويلزم المرء العمل بها لك ان تقول انه في بعض المسائل والاحوال التي يتربت فيها على المكلف شيء من تفويت المقاصد تعيين الرخصة في حقه - 01:04:37

وبعض الاصوليين وبعض اصحاب المقاصد يقود رخصة واجبة ورخصة مستحبة ليميز بعض مراتب الرخص على بعض فلو قلت للحنفية ان قصر الصلاة في السفر لو قلت انها رخصة بمعنى انها تتعدد بين - 01:04:52

فعل وترك او يقابها عزيمة وهي الاتمام ما يتأنى هذا لأن الزيادة عندهم على الركعتين في السفر تبطلها. ويررون القصر واجبا. فاذا قلت هي رخصة من وجه وواجبة من وجه لك ان - 01:05:12

تجمع بين الوصفين فتقول هي عندهم بهذا التقرير رخصة واجبة. وحتى عند غيرهم لو قلت مثلا ان بعض الفقهاء كشيخ الاسلام ابن تيمية مثلا وغيره من الفقهاء يرجحون ويقولون جانب وجوب القصر في الصلاة للمسافر بناء على ما اجتمعت فيها من الادلة وان كانوا ليروا في الحلف - 01:05:27

في الاصول على طريقة الحنفية ويررون تقسيم الجمهور في الرخصة والعزيمة فلو سأله ما حكم قصر الصلاة للمسافر؟ فيقول لك رخصة واجبة رخصة بمعنى الذي اشار اليه مجازا ان الحكم في الاصول لا يزال باقيا في الجملة. وواجبة لانه لا يسعه اتمام الصلاة ولو فعل بطلان - 01:05:47

والله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد واله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين - 01:06:07